الأهرام

المصدر: الوطن القطرى

التاريخ : ١٧ فبراير ٢٠٠٣

يتناولها أحد عشر باحثًا

العولمة وتداعياتها على الوطن العربي

بيروت – الوطن

«العولمة وتداعياتها في الوطن العربي»، كتاب جديد، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وهو يحتوي على دراسات لمجموعة من الباحثين المتابعين لموضوع العولمة، وقد تركزت هذه الدراسات على محاولة استكشاف الظاهرة وكيفية قيامها وأوجه انتشارها.

وتميزت كل دراسة من هذه الدراسات عن غيرها، بالتركيز على جانب من جوانب ظاهرة العولمة، وعلى وجه الخصوص تأثيرها وتداعياتها على الوطن العربي.

يحتوي الكتاب على ثلاثة فصول، اندرجت الدراسات ضمنها على النحو التالي:

الأول: تناول العولمة من ناحية المفهوم والآليات والحركة، وتضمن نقاشا لجدلية العولمة بين الاختيار والرفض، إضافة إلى مسألة عولمة السياسة والعولمة السياسية.

الثاني: جاء تحت عنوان: «الوطن العربي وتحديات العولمة»، وهو يتضمن افكارا حول مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، إضافة إلى الآثار السياسية للعولمة وتأثيرها في النظام الاقليمي، كما نجد في إحدى الدراسات إطلالة على مسألة العولمة وعلاقتها بمفهوم الدولة الوطنية والقطرية.

الثالث: يتناول تأثير العولمة في مجالات الاعلام والثقافة، وكيف تأثرت وتتأثر حركة وسائل الاعلام العالمية بهذه الظاهرة، حيث تنتشر ظاهرة الاندماجات الكبرى وتتراجع ظاهرة الوسائل الاعلامية الوطنية. ومدى علاقة وتأثر شركات الانتاج والإعلان في وسائل الاعلام وانعكاس ذلك على الهوية او الهويات الثقافية.

ويطرح الكتاب مجموعة من الاسئلة والعناوين ويجيب عن قسم كبير منها. ويرى في مقدمته ان العولمة ما زالت تلقي تحدياتها بحدة على العالم وبالتحديد على المجتمعات والدول التي ليست في عداد قواها والتي تجد نفسها ضعيفة المانعة لاحكامها القهرية مثل مجتمعات ودول الجنوب ومنها الوطن العربي فالثابت حتى الآن ان العولمة تكرس انتصار المجتمعات الرأسمالية المتروبولية المتقدمة في المنافسة الاقتصادية والعلمية والثقافية العالية وتفتح امامها مجددا فرصا اوفر لمزيد من احراز النجاحات على صعيد تعظيم الثروة والتفوق واحتكارهما. مثلما تكرس دونية المجتمعات التابعة وضعيفة النمو في هيكل توزيع القوة على النطاق العالمي وتعيد انتاج شروط المزيد من تهميشها. وتقود احكام هذا الواقع الى ما يمكن تسميته بكولونيالية جديدة تحطم الكيانات الصغيرة وسياداتها وتفتح ابوابها امام موجات جديدة من الاستعمار المباشر. ولكن هذه المرة ليس بواسطة الجيوش والسلاح العسكري وانما بواسطة الاقتصاد والمال والثقافة والاعلام.

في الوطن العربي طيف من المعالم الشاهدة على هذه العلاقة غير العادلة بين المراكز والاطراف في سياق احكام العولمة وعلى النتائج الفادحة التي افضت اليها تلك العولمة في هذه الاطراف فالى الاستباحة الكاملة للفضاء الاقتصادي العربي والتطويح بسيادة القرار الاقتصادي وبنظم الحماية الوطنية المطبقة وتعريض الانتاج الوطني الصناعي والزراعي لمخاطر الانهيار التام. وتصل احكام العولمة الى القرار السياسي فتضعه رهينة املاءات القوى الكبرى مستخدمة مؤسساتها الوظيفية الضاربة «صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية» ادوات تتوسل بها لاستيلاد الاذعان لتلك الاملاءات ذاهبة الى اهدار البقية الباقية من عناوين سيادة «الدولة الوطنية».

وفي الاثناء يشتغل اعلام العولمة بدأب ونشاط للتضليل وغسيل الادمغة وتزوير القيم والاذواق اي لتحقيق واخضاع ثقافي وايديولوجي هو شرط تحتي لتحقيق برنامج الاخضاع الشامل الاقتصادي والسياسي الذي تتطلع اليه القوة الحاكمة للنظام العولمي المتحكمة في عملية العولمة.

وفي دراسته حول «حرية العولمة بين الاختبار والرفض» يقول الباحث عبدالجليل كاظم الوالي: منذ نهاية القرن العشرين والعالم يتفاعل مع ظاهرة جديدة لم يألفها في السابق او انها كانت موجودة وغلفت بأطر جديدة وتحت تسمية حديثة. وبأطر هذه الظاهرة يتحدث الكثيرون عن تسهيل حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول وعن ارض بلا حدود وسوق بلا حدود وثقافة بلا حدود اي لا وطن ولا دولة ولا امة ويذهب آخرون الى تجميع البشر عبر الاقمار الصناعية وشبكات الانترنت والمواصلات السريعة بعدما عجزت العقائد والنظريات والافكار عن تحقيق ذلك خلال مسيرة الانسان الطويلة اذن هي الظاهرة المعجزة التي اطلق عليها العولمة وشاعت هذه اللفظة بالعربية على الرغم من أن ترجمتها بالكونية هي أدق من العولمة. ووظفت نتائج العلم في خدمة مصالحها وسهولة انتشارها، ولم يكتف صناعها بالعلم ونتائجه بل سخروا القوات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية من أجل السيطرة والاستغلال.

وبعد ان يتحدث عن احوال العولمة مشيرا إلى اربعة محاور انقسم عليها الباحثون في هذا المجال، يتحدث الباحث عن صور العولمة، ومنها العولمة الثقافية والعولمة الاتصالية والعولمة الاقتصادية والعولمة السياسية، متوقفا عند اخطار العولمة وكيفية مواجهتها فيقول ان تقدم العلم والتقنيات في ظل العولمة يؤدي إلى تدمير الطبيعة، بدليل ان قنبلة هيروشيما ادت إلى مقتل ٧٠ الف شخص في لحظة واحدة، ويضيف ان الشركات المالية التي افرزتها العولمة تلعب دور الشرطي في البلدان المضيفة لاستثمارات هذه الشركات، كما ان اشكالا جديدة للاستعمار الحديث قد بدأت بعد التحرر من الاستعمار الاستيطاني، اما في البلدان العربية فإن العولمة تعمق التخلع الاقتصادي أي فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد وتزيد البطالة وترفع فاتورة الغذاء المستورد للبلدان العربية وتساهم في انحسار مهمة الدولة.. أما الباحث عبد الخالق عبد الله فيتحدث في دراسته «عولمة السياسة والعولمة السياسية» فيقول ان مفهوم العولمة السياسية هو من المفاهيم التي أطلت خلال الآونة الأخيرة والتي تحتاج للمزيد من التوضيح والدراسة، ورغم تزايد تداول هذا المصطلح الا أنه لم يتم بعد تعريفه أو حتى تحديد عناصره في الكتابات المتنامية حول العولمة.

ويضيف أنه من الواضح ان العالم يتعولم بأسرع وأعمق مما كان يتصور أو يتخيل، حركة عولمة العالم اندفعت بقوة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة وازدادت اندفاعا مع بداية الألفية الجديدة. ورغم المظاهرات الاحتجاجية العنيفة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

والانتقادات المشروعة ضد العولمة الفجة فإن جدلية العولمة مازالت مستمرة ولم تتوقف أو تتباطأ ويبدو أنها لن تتوقف.

ويقول ان حركة عولمة السياسة تتجسد في وقائع وظواهر عديدة وتأخذ تجليات كثيرة على أرض الواقع وربما كان في مقدمتها، ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل محل المجال السياسي المحلي، والمجال السياسي العالمي هو جزء من هذا الكل العالمي الذي تمدد في الوقائع الحياتية والفكرية المعاصرة، والمجال السياسي العالمي يعني التفكير في العالم وتخيله كوحدة سياسية واحدة.

وان الاتجاه المتزايد نحو بروز المجال السياسي العالمي خلق ظاهرة اخرى من ظواهر العولمة السياسية هي ان السياسة في كل ارجاء العالم اصبحت مرتبطة بالسياسة في كل ارجاء العالم.

واما الباحث مهيوب غالب احمد الذي يتحدث عن العرب والعولمة فيرى ان ردود الفعل العربية امام التحديات التي يفرضها ما يسمى بالعولمة قد تميزت بالارتباك والتخبط بسبب عدم قدرتها على التكييف السريع لها كل اقتصاداتها وهياكل حاجاتها الوظيفية كي تستجيب لهذا التحول السريع في العالم فقد بدت اقتصادات الدول العربية وهياكلها الوظيفية غير مستعدة للتحولات السريعة التي حدثت في العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وبالتالي لم تكن على استعداد لدخول السوق العالمية لذلك تجري خطوات كبيرة لتطبيق سياسات جديدة في ميدان الاقتصاد وحقوق الانسان لكن هذه الخطوات مليئة بالثغرات.

ويضيف: ان الدول العربية قامت على اساس القطرية وعملت جامدة على المحافظة على هذا المفهوم وعندما وصلت القطرية إلى طريق مسدود اذ لم تستطع الهوية القطرية للدولة ان تؤمن مصالح النخب الحاكمة وان تحافظ عليها وجدت نفسها امام منعطف خطير يهدد بتفتت هذه الدولة القطرية فانعطف الكثير من النخب الحاكمة في هذه الدولة نحو: القبيلة والاثنية والمذهبية وبذلك عجزت النخب الحاكمة حتى عن المحافظة على ما هو قائم وبمختلف اساليب التعسف والقمع والتدمير لامكانيات بلدانها واتجهت الدول العربية اكثر فأكثر نحو الاعتماد على تعزيز الاجراءات الامنية وتضييق هامش الحرية والمبادرة الجماهيرية.

ويرى الباحث ان الربط الصحيح بين قوة الدولة وقوة المجتمع يتجسد بالديمقراطية والحرية والمساواة فالمواطنون الاحرار هم الذين يصنعون دولة قوية باقتصادها وعلمها وثقافتها واختراعاتها ومساهمتها في التفاعلات الدولية في مختلف المجالات. وتحدث الباحث حمدي عبدالرحمن حسن عن الآثار السياسية للعولمة في النظام العربي الاقليمي، فيقول ان سعي قوى العولمة لتحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رؤوس الاموال ادى الى فرض شروط ثلاثة على النظم السياسية العربية في سياق منظومة برامج التكيف الهيكلي وهي المزيد من الخصخصة وحرية الاسواق الداخلية وانتشار وتعميق ثقافة السوق واشار الى ان حرية التجارة بين اطراف غير متكافئة بين الدول الاوروبية المتقدمة والبلدان العربية الاقل تقدما سوف تفضي الى تكريس التخلف والتبعية العربية وتكرس من عملية الالحاق العربي بركب العولمة الغربية. ورأى ان من ابرز مخاطر العولمة الجديدة فيما يتعلق بفرض آليات الهيمنة على النظام العربي انتهاج سيناريوهات «الفك» و«اعادة التركيب»، لاعادة رسم الخريطة الاستراتيجية للوطن العربي بما يفضي في النهاية الى تمزيق الوطن العربي الى اقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية مع عزل وتهميش بعض البلدان العربية وتحويل فلسطين من وضعها المحوري كرمز لحركة التحرر العربي لتصبح مجرد جسر لتحقيق الهيمنة الاسرائيلية في المنطقة ومن الواضح ان هذه الترتيبات الامنية والاقتصادية والسياسية والاقليمية الجديدة تطرح في مواجهة النظام العربي وهي ترمي الى تفكيكه وطمس هويته القومية والقضاء على عقيدته واهدافه القومية العليا. وفي اشارته الى استراتيجيا عربية للمواجهة دعا النخب الحاكمة والمثقفة ورجال الاعمال وغيرهم في الوطن العربي إلى التخلص من النزعة التشاؤمية عند الحديث عن مستقبل المنطقة في ظل تحديات العولمة وتبرز الحاجة ماسة لإعادة فهم مشكلات النهضة العربية واعادة التنظير ورسم السياسات الخارجية بالحلول المقترحة لها بالاضافة الى حسم قضية الدولة القطرية في سياق منظمة التكافل الاقتصادي العربي بما يساعد على صياغة استراتيجيا عربية مقبولة لمواجهة الآثار السلبية لتيار العولمة الجديد.

وتحت عنوان العولمة ومستقبل الدول القطرية في الوطن العربي كتب الباحث محمد ابراهيم منصور يقول: ان العولمة قادت الدولة الوطنية. في اتجاهين يهددان بانتزاع سيادتها الوطنية لصالح كيانات جديدة فوق وطنية او تحللها الى كيانات اتنية عصبوية دون وطنية تفقد الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة وتنفرط فيها حقوق المواطنة ويبدأ ولاء الناس للدولة والكيان الوطني في الاضمحلال والتراجع.

ويقول ان الدولة العربية المعاصرة مهددة اكثر من غيرها بهذين الخطرين، خطر انتزاع السيادة ونقلها الى كيانات دولية اكبر فيها كمنظمة التجارة العالمية والشركات العملاقة كمتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية المالية، او كيانات اقليمية اضخم كالنظام الشرق اوسطي الجديد المقترح وترتيبات الشراكة الاوروبية المتوسطية، والخطر الثاني هو صراع الهويات والحروب الاهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية لكل قطر عربي ومواجهة الدولة العربية لهذين الخطرين رهن بتعديل العلاقة الراهنة، بين الدولة والمجتمع من علاقة ذات طرف واحد الى علاقة شراكة حقيقية ينظمها عقد اجتماعي وترتكز على دعامتين اساسيتين لا غنى لأي نظام حديث عنهما، اولهما علاقة المواطن بما تعنيه من حقوق متساوية امام القانون، وثانيهما مشروع وطني يحظى بقبول سياسي عام، وبهذين الدعامتين يمكن للدولة في اي قطر عربي ان تنهض بدورها السياسي في مواجهة اخطار العولمة سواء بتجنب انهيار الدولة الوطنية الراهنة الى مادونها اي تفتيتها على اسس عرقية او دينية او قبلية، او التفريط في سيادتها لصالح ما فوقها من منظمات فوق قومية تضطلع بمهمات التكامل الاقليمي بديلا عن النظام الاقليمي العربي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية